

تمهيد

شمل مشروع تحديث الميزانية ثلاث محاور اساسية نحو الانتقال إلى المشروع الجديد اعتماد اطار متعدد السنوات لإعداد الميزانية والانتقال من منطق قائم على النتائج في تسيير النفقة العامة، اضافة إلى تعديلات في الدورة العامة.

أولاً: التخطيط المتوسط المدى

1. الاطار المتعدد السنوات: هو أداة لتسيير الميزانية العامة والذي يعبر عن التوجهات الكبرى والأولويات والتوقعات للإيرادات والنفقات على مدى يفوق 12 شهر. وهذا لا يتعارض مع مبدأ السنوية، بل يحث على اعداد ميزانية سنوية وعرضها على البرلمان للمصادقة عليها سنويا. وتقدم توقعات لسنتين قادمتين التالية. ومصادقة البرلمان تكون على ميزانية السنة الحالية. أما البقية فقط على سبيل الاعلام والاسترشاد. وهذا الاطار يتطلب ما يلي:

✓ انشاء أظرفة أو سقف للميزانية لكل وزارة على حدى وذلك حسب الأولويات والتوجهات الكبرى للدولة والوزارة المعنية على أساس تعدد السنوات؛

✓ اعدلد ميزانية لكل وزارة وذلك حسب الأظرفة أو المحددة مسبقا والمعلنة من قبل وزارة المالية؛

✓ اعداد ميزانية لكل وزارة وذلك حسب الأظرفة أو المحددة مسبقا والمعلنة من قبل وزارة المالية؛

✓ تتم على أساس افتراضات واتجاهات تطور المجاميع الكبرى للاقتصاد الوطني؛

✓ تبادلات التجارة الخارجية للسلع؛

✓ التضخم؛.. إلخ

كما يهدف هذا الاطار إلى بلوغ النقاط التالية:

✓ تحديد الأهداف العامة للسياسة الميزانية للدولة على مدى يفوق السنة مما يعطي صورة أفضل لوضعية المالية العمومية؛

✓ تحسين امكانية تخطيط وبرمجة الأنشطة الحكومية،

✓ يزيد من شفافية الميزانية أمام البرلمان والشعب؛

✓ هو اطار غير ثابت لذلك وجب تنقيحه ومراجعته وتحديثه بثورة دائمة؛

✓ تحسين عملية التخطيط المالي واعداد الميزانية، وضرورة تحديد الأهداف بدقة وحسب الأولويات؛.. إلخ.

2. هامش اعداد الميزانية على المدى المتوسط: اجراءات اعداد توقع الميزانية يقوم على ثلاث أسئلة وهي:

س1 ما هو الغلاف الإجمالي المتاح لتحقيق المهمة؟ س2 ماهي الأولويات والأهداف؟ س3 ماهي الأهمية؟

وهذا ما يتطلب التأطير الكلي للاقتصاد بالنسبة للسؤال الأول، وتحمل اعداد التوجهات الاستراتيجية من خلال المخطط الاستراتيجي متوسط المدى بالنسبة للسؤال الثاني، اما الثالث فتحمل تقويم التوجهات في اطار احترام الغلاف الإجمالي وهو الانفاق المتوسط.

1.2 الاطار الإجمالي للإنفاق المتوسط المدى: يشمل غلafa ماليا إجماليا محددًا في أقصاه من طرف المصالح المركزية. ويتمثل في وثيقة لتوقع السياسة الميزانية على مدى متعدد السنوات يضمن التناسق بين الموارد والنفقات. وقد أدخل هذا الاطار مصطلح سقف الانفاق والذي يعتبر عنصرا أساسيا في تأطير تحضير الميزانية. إذ يمر هذا الاطار بالخطوات التالية، تحديد القيود الاقتصادية، اعداد مخطط استراتيجي، تحديد تخصصات ما بين الوزارات للموارد.

2.2 المخطط الاستراتيجي: شمل المخطط الاستراتيجي عادة 5 سنوات ويتضمن تحليل الوضعية الحالية وتحليل واضح لقيود المحيط. كما يحتوي على مجموعة من أهداف السياسة العمومية المحددة من طرف كل وزارة.

3.2 الاطار الوزاري للإنفاق المتوسط المدى: يعمل على تصويب الاستراتيجيات الوزارية على شكل مغلفات مالية مخصصة لبرامج ونشاطات، يسمح بتحديد التخصيصات ما بين الوزارات على أساس التخصيصات الوزاري على شكل مغلفات مالية مخصصة لبرامج ونشاطات يسمح بتحديد التخصيصات ما بين الوزارات على أساس التخصيصات الوزارية المحددة مسبقا. ويتم هذا وفق خطوات تهدف إلى تحديد غلاف مالي وزاري مع مراعاة القيود لكل برنامج.

ثانيا: التسيير وفق النتائج

1. مفهومه :

التسيير وفق النتائج بين مزايا التخطيط والبرمجة ومزايا ميزانية الأداء والبرامج. إذ يعتمد هذا الأسلوب على ترجمة الخطط والنشاطات الحكومية في شكل برامج تسعى من خلالها الحكومة إلى تحقيق أهدافها ثم قياس مدى تحقق هذه الأهداف باستعمال مؤشرات الأداء.

1.1 النشاط: يتكون من مجموعة من الأعمال أو العمليات هدفها تقديم الخدمات العمومية وعليه تعتبر كل من الحافظة، البرنامج، البرنامج الفرعي، العملية، نشاطات يجب أن يرفق كل منها بوصف للدلالة والوصول إلى تحقيق الهدف المراد. إذ يتوجب على كل وزارة أن تحدد مسبقا مهمتها والهدف من هذه المهمة ثم تقسيمها بالتدرج إلى برامج وفروعها. وهذا بغية تحقيق الأهداف المرجوة.

2.1 انحدار البرنامج على المستوى الإقليمي: الإدراج في الميزانية حسب البرامج لا يفرق بين كثيرا بين ميزانية الإدارة المركزية والمصالح المركزية، فسير البرنامج هو المسؤول عن النتائج المحققة على المستوى المركزي وعلى مستوى

المصالح الممركزة ولإنجاز أهدافه يجب عليه أن يفوض لمسيرين عمليين (على المستوى الاقليمي أو مستوى المؤسسة) الاعتمادات الضرورية لتمكينهم من تحقيق الأهداف والنتائج المكلفين بتحقيقها.

3.1 الوظائف والأنشطة: تدرج تحت الأنشطة الوظائف التالية:

- ✓ تسمح بوضع إنجازاتوظائف الحكومة، من خلال انجاز هياكل قاعدية جديدة أو بتحويل مباشر للأموال للمستفيدين من (منح دراسية، اعانات، تحويلات إلى الولايات،.. إلخ)
- ✓ النشاطات متناسقة مع الأهداف، إذ تسمح بتجسيد هياكل قاعدية دائمة على شكل برامج،
- ✓ تسمح بتحقيق النتائج المنتظرة، أين يتم التأكد منها وفقا لمؤشرات الأداء

2. قياس الأداء

التسيير الحالي للميزانية وفق النتائج يستلزم استعمال مؤشرات للأداء وذلك من أجل التقييم الدائم للنتائج (الحققة و المنتظرة) وهذا في اطار تحقيق الأهداف، كما يستوجب هذا التسيير الجديد تحديا مسبقا للأهداف والت يجب أن تستوفي بعض الشروط وذلك للتمكن من قياس مدى تحققها.

1.2 الهدف: وهو يعكس ما تريد الهيئة الوصول له في فترة معينة، وهو بذلك النتيجة المرجوة من برنامج ما يشترط فيه أن يكون قابلا للقياس ويكون محدد الآجال، وعادة ما يأتي في شكل اعلان يشرح ما ينبغي أن تتبعه ويحدد المعايير ويكون دقيقا وأن يكون قابلا للمراجعة من طرف الجهة التي تبنته. كما ينبغي تحديد الوسائل والسلطات الضرورية لتابعته وكذا آجال تحقيقه.

2.2 مؤشرات الأداء: هو تقديم رقمي لظاهرة ما نريد تتبعها أو مراقبتها من أجل تحديد وضعية ما. وجعلها قابلة للتفسير والتأويل. كما يمكننا مؤشر الأداء من التعبير الرقمي عن حالة تقدم أشغال تحقق برنامج ما وذلك بقياس النتائج المحققة مقارنة مع النتائج المسطرة والموارد المتاحة.

3. متطلبات التسيير وفق البرامج:

داخل كل وزارة منفقة، على كل مسير مسؤول أن يحدد لبرنامج، برنامجه الفرعي أو عمليته، كالاتي:

- ✓ الأهداف الاستراتيجية السنوية المرتبطة ببرنامج (البرنامج الفرعي، العملية)؛
- ✓ النشاطات المعتمدة لتحقيق هذه الأهداف والتكاليف اللازمة لتحقيقها (الموارد)؛
- ✓ تحديد النتائج المرجوة من النشاطات المعتمدة؛

4. أهمية التسيير وفق النتائج:

- ✓ تنمي مسؤولية المسيرين؛
- ✓ طريقة تسيير تعزز من الشفافية؛

✓ ضان أفضل تسيير للموارد العامة ولفائدة الشعب؛

ثالثا: تقييم مشروع MSB

تم المصادقة عليه من طرف الحكومة في مارس 2008 وصادقت عليه اللجنة الوظيفية في جوان 2009، صحيح أن الاصلاح الذي تبنته الجزائر يحمل في طياته الجديد والأفضل والأنسب إلا أن تنفيذ هذا الأخير جابهته عدة مشاكل وصعوبات. أي وجب على الحكومة أن تسعى جاهدة لدعمه بمجموعة من الاصلاحات:

1. الصعوبات التي واجهت تطبيق البرنامج:

✓ عدم وجود نظام محاسبي متطور ومتناسق لتطبيق الاتجاهات الحديثة للموازنة،

✓ عدم التلاؤم والتناسق في بعض التنظيمات الإدارية في الأجهزة الحكومية مع متطلبات تطبيقات

الاتجاهات الحديثة للموازنة؛

✓ ندرة الخبرات والكفاءات اللازمة من الموظفين لتطبيق التحديث في الإدارات الحكومية المختلفة؛

✓ غياب الوعي الكافي بين مختلف الإدارات الحكومية بأهمية الموازنة وضرورة تحديثها مما أضعف التعاون بين

هذه الإدارات وجهاز اعداد الموازنة؛

✓ بطء أو قصور تطور الوسائل العلمية والتكنولوجية في الأجهزة الحكومية والتي من شأنها أن تسهل

استخدام أنظمة الموازنة الحديثة.

2. تقييم للوضع الراهن: الاصلاح الموازني الذي فكرته فيه الجزائر منذ عشرين سنة تقريبا وتم تصميمه والبدء فيه

بعد 2009. لا نستطيع أن نحكم على نجاح أو فشل البرنامج بقدر ما نحكم على الأرضية التي وضع فيها هذا

الأخير. فهاته الأخيرة لم تكن أبدا مهياً لتبني أنظمة جديدة وهذا ما لمسناه من نقائص متعددة مقارنة بمتطلبات

تطبيق هذا البرنامج. ومنه كان من الأوجب ضرورة تتبع هاته الأخيرة والمضي قدم في الاصلاحات وأن تكون

اصلاحات جذرية لا حبرا على ورق من خلال تفعيل أجهزة الدولة المعلوماتية والرقابية وإلى غير من ذلك مما

يشكل عقبات في طريقها. حيث نلاحظ اليوم مطالبة من قبل المختصين بضرورة ربط ميزانية البرامج بالأهداف.

ومنه فالإصلاح الميزاني لم يصل إلى النتائج المحقق نظرا لمتطلبات هذا الأخير من اصلاحات موازية كاصلاح

الإدارة العمومية وتحسين علاقة مع البرلمان، تطوير وسائل الاعلام والاتصال في مجال الاصلاح الموازني وتفعيل

الاعلام القانوني، وكذا الاستفادة من تكنولوجيا الاعلام والاتصال، دون أن ننسى ضرورة الاستفادة من التجارب

الدولية الرائدة في تسيير الميزانية العمومية.